

# خارج الفقہ

٤٦

٢٤-١١-٩١ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## لو أوصى بالبلدية

- مسألة ٥٩ لو أوصى بالبلدية أو قلنا بوجوبها مطلقاً فخولف و استؤجر من الميقات و أتى به أو تبرع عنه متبرع منه برأت ذمته و سقط الوجوب من البلد، و كذا لو لم يسع المال إلا من الميقات، و لو عين الاستيجار من محل غير بلده تعين، و الزيادة على الميقاتية من الثلث، و لو استأجر الوصي أو الوارث من البلد مع عدم الإيضاء بتخيل عدم كفاية الميقاتية ضمن ما زاد على الميقاتية للورثة أو لبقيتهم.

## لو أوصى بالبلدية

- ٩٠ مسألة إذا أوصى بالبلدية أو قلنا بوجوبها مطلقا فخولف و استوجر من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته و سقط الوجوب من البلد و كذا لو لم يسع المال إلا من الميقات

## لو أوصى بالبلدية

- (مسألة ٩٠): إذا أوصى بالبلدية أو قلنا بوجوبها مطلقاً فخولف و استوجر من الميقات (١) أو تبرع عنه متبرع منه برئت ذمته (٢) و سقط الوجوب من البلد، و كذا لو لم يسع المال إلّا من الميقات.
- (١) لكن الإجارة لو كانت من مال الميِّت يحكم بطلانها. (الخوئي).
- (٢) إذا لم يكن النائب حين الحجّ عالماً بوجوب البلدية و يكون حجّه موجباً لتعذرّها و إلّا فصحتّه لا يخلو من إشكال. (البروجردى).

## لو أوصى بالبلدية

- الجهة الاولى: فى براءة ذمة الميت بالإتيان بالحج الميقاتى و سقوط الوجوب من البلد و عدمها و استشكل فيها صاحب المدارك - قده - نظرا الى عدم الإتيان بالمأمور به على وجهه على هذا التقدير فلا يتحقق الامتثال.

## لو أوصى بالبلدية

- و يدفع هذا الاشكال ان ذمة الميت مشغولة بخصوص الحج الذي هو عبارة عن الاعمال و المناسك التي يكون شروعها من الميقات و وجوب الاستنابة من البلد - على تقدير الوصية به أو مطلقا - انما هو تكليف زائد قد دل عليه الدليل على ما هو المفروض و لا يرجع ذلك الى توقف براءة ذمة الميت على الاستيجار من البلد و تحقق الحج منه بل هو تكليف مستقل يترتب على مخالفته الإثم و استحقاق العقوبة و لا يرتبط بمسألة ذمة الميت و تحقق برائتها أصلا كما لا يخفى.

## لو أوصى بالبلدية

- و يمكن الاستفادة ذلك من صحيحة حريز بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعطى رجلا حجة يحج عنه من الكوفة فحج عنه من البصرة قال عليه السلام لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقدتم حجه. «١» فان موردها و ان كان صورة حياة الرجل المعطى و لا محالة تكون استنابته لأجل الهرم أو المرض الذى لا يرجى زواله - كما تقدم البحث فيه مفصلا - و المناسبة تقتضى أن تكون الكوفة بلد الرجل المعطى و لا دلالة فيه على لزوم ان تكون استنابة الحى من البلد لان وقوعها كذلك لا يكشف عن وجوبها
- (١) ثل أبواب النيابة فى الحج الباب الحادى عشر ح - ١

## لو أوصى بالبلدية

- و لأجله يمكن الإيراد على سيد المستمسك - قده - حيث أورد هذه الرواية في ضمن الروايات الواردة في المسألة السابقة مع عدم ارتباطها بها أصلا كما ان موردها صورة مخالفة الأجير لا المخالفة في الاستيجار كما هو المفروض في المقام و الجواب و ان كان دالا على عدم البأس فيه الا ان قوله عليه السلام إذا قضى جميع المناسك .. بمنزلة التعليل و مقتضاه ان الإتيان بالمناسك يوجب تحقق التمامية و براءة الذمة و لو مع المخالفة فمقتضى الرواية سقوط الوجوب من البلد في المقام أيضا ثم انه يلحق بالفرع المذكور في هذه الجهة الفرعان الآخران المذكوران في المتن.



## لو أوصى بالبلدية

- «٢» ١١ بَابُ أَنْ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ فَحَجَّ بِهِ مِنْ آخِرِ أَجْزَائِهِ
- ١٤٥٧٦ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا حَجَّةً - يَحُجُّ «٤» عَنْهُ مِنَ الْكُوفَةِ فَحَجَّ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرَةِ - فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا قَضَى جَمِيعَ الْمَنَاسِكِ «٥» فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ.

• (٣) - التهذيب ٥ - ٤١٥ - ١٤٤٥.

• (٤) - في الفقيه زيادة - بها (هامش المخطوط).

• (٥) - في نسخة من الفقيه - مناسكه (هامش المخطوط).

## لو أوصى بالبلدية

- وَ رَوَاهُ الْكُلَيْبِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ «٦» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع «٧».

• (٦) - الكافي ٤ - ٣٠٧ - ٢.

• (٧) - الفقيه ٢ - ٤٢٤ - ٢٨٧٣.